

# نشرة إعلامية

INFCIRC/761

Date: 8 September 2009

General Distribution

Arabic

Original: English

## رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وردت من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة بخصوص التصريحات التي أدلت بها جمهورية إيران الإسلامية أمام مجلس المحافظين

تلقت الأمانة مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وردت من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية نقلت فيها نص البيان الذي أدلى به الممثل المقيم لجمهورية إيران الإسلامية خلال اجتماع مجلس المحافظين المعقود في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بموجب البند ٥(هـ) من جدول الأعمال بشأن "تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في جمهورية إيران الإسلامية (الوثيقة GOV/2009/35)", كما نقلت فيها وثيقة معنونة "الرد على ملاحظات تقدّم بها بعض المندوبين".

ويرد طيه نص المذكرة الشفوية، ونص مرفقاتها بناءً على الطلب الوارد فيها، لإطلاع جميع الدول الأعضاء.

## الملحق

البعثة الدائمة  
لجمهورية إيران الإسلامية  
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)

Heinestr. 19/1/1 A-1020 Vienna/Austria

Phone: (0043-1) 214 09 71 Fax: (0043-1) 214 09 73 E-mail: PM.Iran\_IAEA@chello.at

الرقم : ٢٠٠٩/٠٥٥

١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة ويشرفها أن تطلب تعميم البيان الذي أدلى به سفير جمهورية إيران الإسلامية وممثلها المقيم خلال اجتماع مجلس المحافظين المنعقد في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بموجب البند ٥(هـ) من جدول الأعمال بعنوان "تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في جمهورية إيران الإسلامية (الوثيقة GOV/2009/35)" والوثيقة المعنونة "الرد على ملاحظات تقدم بها بعض المندوبين" على الدول الأعضاء ونشرهما على شكل وثيقة إعلامية تحمل الرمز INFCIRC وإتاحتهما لعامة الجمهور عبر موقع الوكالة الإلكتروني.

وتغتتم البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذه الفرصة كي تعرب لأمانة الوكالة مجدداً عن أسى آيات تقديرها.

[ختم]

مكتب العلاقات الخارجية وتنسيق السياسات  
عناية: السيد فيلموس تشيرفيني  
مدير،

IAEA, P.O. Box 100,  
A-1400 Vienna

بيان أدلى به  
سعادة السفير علي أصغر سلطانية  
الممثل المقيم لجمهورية إيران الإسلامية  
خلال  
اجتماع مجلس محافظي الوكالة  
المعقود في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩  
بسم الله الرحمن الرحيم

سيدتي الرئيسة، السادة الزملاء الموقرين

في البداية، أود أن أعلن أن وفد بلدي يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل كوبا الموقر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. كما أود أن أعرب عن خالص تقدير جمهورية إيران الإسلامية للدعم المستمر الذي تلقاه من حركة عدم الانحياز.

بعد ست سنوات من أكثر عمليات التفتيش صرامة واقتحامية في تاريخ الوكالة، وعلى الرغم من إعلان المدير العام على نحو متواصل، في أكثر من ٢٠ تقريراً مقدماً إلى مجلس المحافظين، بأن ما من أدلة تثبت تحريف مواد وأنشطة نووية لاستخدامها في أغراض محظورة، لا تزال هذه المسألة مدرجة على جدول أعمال مجلس المحافظين. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا؟

ومع أنني سبق وأجبت عن هذا السؤال في مناسبات عديدة، فإني أرى أنه من الجدير أن أذكر مجدداً بما يجري ليتم إيراد ذلك في السجلات. ويعود إدراج المسألة على جدول الأعمال إلى دوافع سياسية وضغوط تمارسها حفنة من البلدان لديها جدول أعمال خفي، منتهكة بذلك روحية النظام الأساسي للوكالة ونصه. وتحاول هذه البلدان تحويل الوكالة إلى "كلب حراسة تابع للأمم المتحدة" مع نسبة قصوى من الاقتحامية في ميدان الضمانات بغية التدخل في المسائل الأمنية لغالبية الدول الأعضاء، بدعوى منع الانتشار.

سيدتي الرئيسة،

نظراً لضيق الوقت، سأكتفي بإعطاء البعض القليل من الأمثلة وهي:

محاولات تحويل البروتوكول الإضافي ذي الطابع الطوعي إلى صك إلزامي، عن طريق اتخاذ خطوات تتعدى إطار هذا البروتوكول؛ واقتراح الولايات المتحدة المتعلقة بإنشاء اللجنة المعنية بتقوية الضمانات، والتي فشلت بالطبع بعد مرور سنتين؛ وتسييس التعاون التقني من خلال فرض التمييز ومزيد من القيود، ليست سوى غيض من فيض الأمثلة عن وجود جدول أعمال خفي مخطط له مسبقاً. وتجري هذه المحاولات في وقت يشعر فيه المجتمع الدولي بقلق عظيم حيال عدم الامتثال لأحكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار بشأن نزع السلاح النووي، فضلاً عن انتهاك المادة الأولى عن طريق نقل مواد وتكنولوجيا نووية إلى النظام الإسرائيلي، وهو الكيان الوحيد في الشرق الأوسط الذي ليس طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، وهذا التصرف الأخير هو برهان

أكيد على سياسة المعايير المزدوجة التي أثرت سلباً على مصداقية معاهدة عدم الانتشار وشموليتها. وقد أعربت عن هذه الشواغل الغالبية العظمى من الأطراف التي شاركت في الاجتماع الأخير الذي عقد في نيويورك بشأن معاهدة عدم الانتشار.

سيدتي الرئيسة،

سأمتنع، في اجتماعنا اليوم، عن التعمق في تفاصيل تقارير المدير العام، بما في ذلك الفقرات ذات الصلة الواردة في تقرير تنفيذ الضمانات. ولكنني سأقوم خطياً بإبداء تعليقات بلدي على أوجه القصور وانعدام الاتساق مع الوقائع على الأرض. وعند التأمي بقراءة التقارير الصادرة عن المدير العام، تسهل ملاحظة الواقع المرير بأن المسألة سياسية ولم تعد تقنية. وقد أصاب عندما أفاد بأن المسألة لا تزال مدرجة على جدول الأعمال نظراً لأن الدولة المعنية، أي الولايات المتحدة، لم تزود الوكالة بعد بالوثيقة الأصلية المسماة "الدراسات المزعومة"، ولم تسمح حتى للوكالة بتسليم النسخة التي كانت في حوزتها إلى إيران أثناء المناقشات. وبالتالي، فإنه يعتبر أن الحوار مع الدولة المتَّهمة هو الحل الوحيد المتوفر نظراً لكون الوكالة قد سبق واضطلعت بولايتها التقنية وفقاً لنظامها الأساسي والضمانات الشاملة.

وعليّ أن أذكر بأن المسألة بدأت بسؤال تقني واحد في عام ٢٠٠٣، وهو: أين مصدر التلوّث بجسيمات اليورانيوم الضعيف الإثراء واليورانيوم الشديد الإثراء التي تم العثور عليها في ناتانز؟

لقد تفاعلت إيران مع هذه المسألة على نحو يتسم بدرجة عالية من التعاون والشفافية من أجل توضيح القضية.

وبعد تنفيذ أكثر عمليات التفتيش الإقتحامية صرامة في تاريخ الوكالة، والتي شملت أخذ العينات بالمسح والمقابلات والاستعراض الدقيق للوثائق، خلصت الوكالة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى أن صدق التأكيد الصادر عن إيران بأن مصدر التلوّث لم يكن نتيجة لعمليات إثراء جارية في إيران، بل إن المصدر كان أجنبياً. ولكن، نتيجة لسياسات وتصرفات ذات دوافع سياسية اضطلعت بها دول قليلة، لم تتم إزالة هذا البند عن جدول أعمال مجلس المحافظين منذ ذلك الحين. وعشية كل اجتماع من اجتماعات المجلس، تقوم دولة معينة بتقديم مزاعم جديدة يثبت عدم استنادها إلى أي أساس بعد شهور من عمليات التفتيش الصارمة. وبناء على هذه الوقائع، أدعو إلى توخي الحذر إذ أن استمرار الوضع الراهن، أي إبقاء مسألة استخدام إيران السلمي للطاقة النووية على جدول الأعمال، سيتمخض عن عواقب خطيرة على البيئة التعاونية بين الدول الأعضاء وبالتالي على نزاهة الوكالة ومصداقيتها. لذا يتوقع من المدير العام أن يعلن أن تنفيذ الضمانات في إيران سيجري بشكل روتيني، وفقاً لما تم تصوّره في خطة العمل (الوثيقة INF/CIRC/711) المتفق عليها بين إيران والوكالة، في أقرب فرصة ممكنة.

سيدتي الرئيسة،

في الختام، أود أن أكرر التشديد على النقاط التالية:

١- إن حكومة جمهورية إيران الإسلامية لن تحرم أمتها العظيمة من حقها الثابت في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، بما يشمل دورة الوقود النووي، وبالتحديد الإثراء، وستواصل في الوقت ذاته تعاونها التام مع الوكالة بناء على التزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة المعقود في إطار معاهدة عدم الانتشار. ولقد لاحظ

العالم أن أفراد الشعب الإيراني، بحضارته الممتدة على مدى آلاف السنين وبمساهمته العلمية لخير البشرية، متحدون بشأن مسألة الطاقة النووية.

٢- لدى جمهورية إيران الإسلامية اعتقاد راسخ بأن المسائل النووية ستصاغ ببساطة ضمن إطار الوكالة باعتبارها المنظمة التقنية الوحيدة ذات الاختصاص.

٣- وأخيراً ولكن ليس آخراً، أعلن بأن جمهورية إيران الإسلامية لطالما رحّبت بالحوار البنّاء والعاقل؛ استناداً إلى مبادئ الاحترام المتبادل، من دون أية شروط مسبقة، بغية التصدي للتحديات العالمية والإقليمية، لا سيما بخصوص التسلح النووي الذي يشكل تهديداً مباشراً للسلام والأمن في العالم. لذا، فإنني أنصح أولئك الذين أعلنوا عن تغيّرات في سياستهم الأجنبية بأن يترجموا كلامهم إلى أفعال صادقة، وبأن يستفيدوا من الفرصة الفريدة المتاحة باختيار النهج المتمدّن القائم على الحوار بدلاً من تكرار تصرفاتهم الاستفزازية غير المتحضرة وغير المجدية، والابتعاد عن لغة التهديد والوعيد، والتعويض عن أخطائهم الماضية. وتتوقع غالبية الدول الأعضاء أن تشهد تجسيد هذه التغيّرات المعلنة في مواقف بعض البلدان وتصرفاتها حيال الوكالة أيضاً والتعويض عن الأضرار التي لحقت فعلاً بمصداقية الوكالة واستقلالها.

وأشركم على حسن استماعكم

## رد وفد جمهورية إيران الإسلامية على الملاحظات التي أدلى بها بعض المندوبين

### بشأن تنفيذ اتفاق الضمانات في إيران أمام مجلس المحافظين

١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

سيدتي الرئيسة،

إن عدداً من التعليقات غير المبررة والقديمة والمضجرة الصادرة عن بعض البلدان الغربية تجبرني على تقديم الإيضاحات وتسجيل موقف بلدي حيالها.

١- نحن نرى أن نقص الثقة يأتي نتيجة للملاحظات التي أدلت بها بعض البلدان الغربية، بما فيها بضعة من أعضاء الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الولايات المتحدة وكندا، التي يبدو أنها تتحرك بالاتجاه المعاكس بدلاً من العمل باتجاه التوصل إلى تسوية سلمية للمسألة. وقد برهنت مجدداً عن أنها تعتمد هذا النهج فيما قدمته اليوم من تصريحات مختلة. فعلى مدى السنوات الست الأخيرة، اعتمدت هذه البلدان نهجاً انتقائياً تغاضت فيه عن ذكر أي من النقاط الإيجابية التي وردت في تقارير مدير عام الوكالة في حين أنها بذلت قصارى جهدها لتسليط الضوء على نقاط قليلة مثل رفض إيران تعليق أنشطتها النووية السلمية التي تشمل الإثراء، وعزوفها عن التصديق على البروتوكول الإضافي.

٢- يجب على هذه الدول الأعضاء القليلة أن تكون صادقة مع شعوبها ومع المجتمع الدولي عن طريق الاعتراف بما اقترفته من أخطاء. فلولا إصرارها على فرض شروط مسبقة للمفاوضات مثل التعليق، ولو امتنعت عن الإصرار على سياستها غير المتحضرة والمذلة القائمة على ازدواجية المسار وعلى ما يسمّى "الجزرة والعصا"، لكانت استطعنا، قبل بضع سنوات، من معالجة هذه المسائل المثيرة للشواغل بالنسبة إلى الجانبين. وكان من الممكن الاستمرار في المنحى التفاوضي بناء على روحية الاحترام المتبادل.

٣- يعلن أحد البلدان على الملأ أن سياسته الخارجية تشهد تغيّرات جذرية، نتيجة لما يشعر به العالم من شواغل إزاء تفاقم النزاعات والحروب في مناطق عديدة من العالم. وقد جرى الإعلان عن التغيير وعن التعويض عن الأخطاء الماضية. ولكننا اليوم، وبعد الاستماع إلى البيان الصادر عن الولايات المتحدة، نشهد أن لا تغيير في السياسات والتصرفات فيما يتعلق بالوكالة. لذا، فإن على جميع شعوب العالم المحبة للسلام أن تعيد النظر في مواقفها حيال التعامل مع بلد كهذا.

٤- واليوم، زادت هذه البلدان القليلة من عزلتها عن طريق الإدلاء بتصريحات لا مسؤولة والتجاهل التام لأكثر من ١٠ نقاط إيجابية وردت في تقرير المدير العام الأخير، وبالأخص شهادة التأكيد على البياض الناصع للطبيعة السلمية التي تتسم بها الطاقة النووية في إيران؛ وهي تنص على أن لا براهين عن وجود تحريف لأية مواد وأنشطة نووية لاستخدامها في أغراض محظورة في إيران وعلى أن الوكالة استطاعت أن تواصل أنشطتها التحقيقية من دون أية عوائق. وفي المقابل، واصلت هذه البلدان تكرارها للبيانات ذاتها، وطالبت إيران، إسوة بما كان قد ورد في التصريحات السابقة، بتعليق أنشطتها السلمية المشروعة، بما في ذلك أنشطة الإثراء ومفاعل الماء الثقيل المزمع استخدامه لإنتاج النظائر المشعة للمستشفيات. إنهم يطلبون المستحيل!

٥- وأخيراً وليس آخراً، فإنهم يربطون خطأً بين مسائل لا صلة لها إذ يطالبون بالتعليق كشرط لإعلان عمليات التفتيش الروتينية! ولذا فعليهم تحمل مسؤولية العواقب التي قد تنجم عن هذه اللعبة الخطيرة. فهم يصرون على اعتماد سياسة تحدّ تشكل خطراً على روح التعاون التي تحتاج إليها الوكالة اليوم أكثر من أي يوم مضى. وأودّ أن أذكر بالنهج التعاوني الذي يعتمده بلدي وفقاً لما أعلنه والذي بموجبه - في حال أعلنت الوكالة أن تنفيذ الضمانات سيجري بشكل روتيني، كما هو منصوص عليه في خطة العمل (الوثيقة INFCIRC/711) - سيتم فتح صفحة جديدة، وعندئذ ستكون إيران على أهبة الاستعداد لإزالة أي غموض، في حال وجوده، من اتفاق الضمانات الشاملة الذي عقدناه.

وأود أن أنصحهم بأن يعترفوا بالواقع القائم على الأرض، أي بما يلي:

- إن إيران باتت تتقن تكنولوجيا الإثراء.
- ما زالت إيران تخضع دورة الوقود الوطنية الخاصة بها، بما في ذلك عمليات الإثراء، لمراقبة الوكالة.
- ستواصل إيران استكمال تشييد المفاعل IR-40 لإنتاج النظائر.
- تعتبر جمهورية إيران الإسلامية أن قرارات مجلس الأمن الدولي مجحفة وتفتقر إلى الأسس القانونية.
- إيران مصممة على مواصلة تعاونها التام مع الوكالة فقط بموجب التزاماتها الرقابية في إطار معاهدة عدم الانتشار بالاستناد إلى اتفاق الضمانات الشاملة.